

البرازيل: تعزيز الصمود من خلال إستراتيجية مبتكرة يقودها الدخل

برونو دي كونتي، جامعة كامبيناس، البرازيل

لقد كانت إنجازات هذه السياسات ملحوظة. وتُظهر التقديرات أن الفقر تم تخفيضه في البرازيل بنسبة 50.7 في المئة في الفترة من ديسمبر 2002 إلى ديسمبر 2010. ويعني هذا أن البرازيل حققت واحدة من الأهداف الإنمائية للألفية في ثماني سنوات. ومع ذلك، الشئ الذي يمثل حقا إضافة جديدة مبتكرة في الإقتصاد البرازيلي هو أن هذه العملية نتيجة للنمو الإقتصادي إلى جانب إعادة توزيع الدخل. وانخفض مُعامل جيني للبرازيل 0.58 في عام 2003 إلى 0.53 في عام 2012.

توزيع الدخل: بخلاف أنه قضية إجتماعية، هو محرك إقتصادي قوي. لقد خلقت كل هذه الظواهر المترابطة حلقة حميدة من توزيع الدخل والنمو الإقتصادي. ويجب إبراز هذا لأنه شئ جديد مبتكر في تاريخ البرازيل وشئ نادر في عالم اليوم. علاوة على ذلك، فإنه سمح بأن يكون مصدر الحركة في الإقتصاد داخليا. فإذا كانت الصادرات تمثل المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004/2003، فقد حلت محلها مساهمة إستهلاك الأسر بعد ذلك. وفي هذا السياق، أثبت الإقتصاد البرازيلي أنه أكثر صموداً إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية لعام 2008.

إن تأثير البرازيل بمخاطر العوامل الخارجية هو الآن أقل مما كان عليه في عام 2002. وتوضح دراسة (بيانكاريللي 2012) أن بيانات عامي 2002 و 2012 كانت على التوالي: نسبة الإحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي: 20 المئة مقابل 119 في المئة؛ نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: 45 المئة مقابل 15 في المئة؛ نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: 3.5 في المئة مقابل 1.3 في المئة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك زيادة في حصة الإستثمار الأجنبي المباشر في تدفقات الحساب المالي وفي المطلوبات الخارجية المقومة بالريال البرازيلي بدلاً من الدولار الأمريكي. وعلى الصعيد الداخلي، رغم حدوث تباطؤ للنمو الإقتصادي، إلا أن معدل البطالة واصل الإنخفاض - ليصل إلى 4.3 في المئة في ديسمبر عام 2013 وهو أدنى مستوى تاريخي له. السؤال المهم الأول الذي يُثار هو: هل هذه الإنجازات مُعمرة؟ الجواب "لا". أنها تعتمد على الإرادة السياسية والنمو الإقتصادي. السؤال الثاني المهم هو: هل إستند هذا النموذج للنمو؟ مرة أخرى الجواب "لا". ومع ذلك، فإنه سيعتمد على إرتفاع معدلات الإستثمار في القطاعين العام والخاص، لاسيما في البنية التحتية. ولاتزال البرازيل واحدة من أكثر الدول التي تعاني من اللامساواة في العالم. ويبقى الإستمرار في تقليل هذه اللامساواة مسألة **عدالة إجتماعية** وكذلك في الوقت نفسه دافعا **لنمو الإقتصادي**. وينبغي أن يستمر السعي في هذه المهمة من خلال قناتين تكمل إحداها الأخرى: إعادة توزيع الدخل وتحسين السلع والخدمات العامة.

المراجع:

Biancarelli, A.M. (2012). 'Uma nova realidade do setor externo brasileiro, em meio à crise internacional', Texto para discussão. Campinas, Rede Desenvolvimentista.

De Conti, B.M. (2013). 'The Main Trends in the Brazilian Economy over the Last Ten Years', Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development, No. 06/2013. Berlin, Hochschule für Technik und Wirtschaft, <http://daadpartnership.htw-berlin.de/fileadmin/working_paper_series/wp_06_2013_De_Conti_The_Main_Trend_in_the_Brazilian_Economy.pdf> (accessed 30 April 2014).

عادة ما تواجه الدول الطرفية مشاكل إقتصادية كبيرة نتيجة لعوامل خارجية. البرازيل مثالاً لأن إقتصادها دائما يتأثر بشدة من جراء الأزمات الدولية. فقد تسببت كل من أزمة الدين الخارجي في الثمانينيات و أزمة "العولمة المالية" في التسعينيات في توقف فجائي لتدفق رأس المال الخاص إلى البرازيل، الأمر الذي تطلب سياسات محلية مقيدة مما أدى إلى حركية إقتصادية منخفضة وتزايد البطالة.

إن الوضع الراهن مختلف تماما، بالرغم من الأزمة الأخيرة تعتبر "أكبر أزمة إقتصادية منذ عام 1929"، وأن الإقتصاد البرازيلي يظهر قدراً من الصمود إعتقاداً على إستراتيجية مبتكرة يقودها الدخل. ولفهم ذلك، من الضروري تحليل بُعدين لهذا الصمود: بُعد خارجي و بُعد داخلي.

البعد الخارجي: بين عامي 2003 و 2007 كان نمو الإقتصاد العالمي مرتقعا جداً، مدفوعاً بشكل رئيسي بالصين وتجارها الدولية. وكانت هذه البيئة الخارجية الجيدة إيجابية خاصة لمصدري السلع الأساسية، حيث وصلت معدلات التبادل التجاري أرقاماً تاريخية.

وقد إستفادت البرازيل من هذا السياق، وحققت فوائض في الحساب الجاري سمحت لحكومتها بتبني إستراتيجية قوية لتراكم الإحتياطيات الدولية، التي نمت من 39 مليار دولار أمريكي في يناير 2003 لتصل إلى 208 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2008. وعندما أعلنت ليمن براندرز الإفلاس، كان الإقتصاد البرازيلي بالتالي محمياً بشكل جيد نسبياً على هذه الجبهة الخارجية. وبعد وقوع "توقف مفاجئ" لفترة وجيزة في عام 2008، ثم "تحرك مفاجئ في الإتجاه العكسي" (بيانكاريللي 2012)، بدأت الإحتياطيات الدولية في البرازيل ترتفع مرة أخرى.

البعد الداخلي: النقطة المهمة، رغم ذلك، هي أن صمود البرازيل لم يقتصر على البعد الخارجي. فبالرغم من أن التحفيز الإقتصادي الأولي جاء من الجبهة الخارجية، إلا أن ذلك تم استيعابه داخليا. وكانت الفكرة وراء سياسات الحكومة التي يقودها حزب العمال أن "سوق الإستهلاك الكبير" يمكن إعتبارها سوق حركية.

لقد جعل المحفزات الخارجية المذكورة أتفا من السهل على الحكومة تعزيز هذه السوق الداخلية، وذلك أساساً من خلال التوسع في السياسات الإجتماعية. ومن أهمها: (i) بولسا فاميليا: إستهداف النتائج المترتبة على توحيد مختلف برامج التحويلات النقدية مكافحة الفقر والجوع من خلال تحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة. يقدم البرنامج للأسر مبلغاً متواضع من المال، ولكن وفقاً لبعض الباحثين، كان تأثير المضاعف حوالي 1.8. وقد نما البرنامج بسرعة، حيث صار يخدم حوالي 6 مليون أسرة في عام 2004، و 14 مليون في عام 2012 (حوالي 25 في المئة من سكان البرازيل). وبلغت تكلفته في عام 2012 نحو 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي، وهو برنامج منخفضة التكلفة للغاية إذا ما قورن بنطاقه وأهميته بالنسبة للمجتمع البرازيلي.

(ii) سياسة الحد الأدنى للأجور: كان المتوسط السنوي للنمو الحقيقي 6.6 في المئة بين عامي 2003 و 2010 (أعلى 2 نقطة مئوية من المتوسط السنوي للنمو الحقيقي في الفترة 1995-2002). وهذه السياسة مهمة بصفة خاصة في البرازيل وذلك لأن الحد الأدنى للأجور هو مرسة لدخول ما يقرب من ربع سكانها.

بالإضافة إلى هاتين السياستين، كانت بعض الإجراءات الأخرى هامة لتعزيز النمو الإقتصادي والصمود الإقتصادية أبرزها: **سياسة الائتمان**، حيث لعبت البنوك العامة دوراً هاماً وزادت حصة الائتمان من 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى 45 في المئة في عام 2010؛ **الإستثمارات العامة**، وخاصة تلك التي تقوم بها الشركات المملوكة للدولة. والزيادة في **التحوّل إلي القطاع الرسمي في سوق العمل**، مع خلق 13 مليون وظيفة رسمية بين عامي 2003 و 2012.